

"أنساب الأشراف" للبلاذري: مصدراً للتاريخ الاقتصادي الإسلامي -تطبيق على الجزء الخامس-

د. نجمان ياسين *

أن النظرة الأولى إلى كتاب ((أنساب الأشراف)) للبلاذري، تجعلنا نخرج بانطباع يبدو يوحي بالرغبة في التأريخ لدور الأشراف والقادة الذين اضطلعوا بمهمة حمل رسالة الإسلام وأرسوا دعائم المجتمع الجديد وتنظيم أمور الدولة في شتى المفاصل الحيوية، بيد أن المعن المدقق والمتفحص لطبيعة المادة التي يقدمها البلاذري سيضع اليد على إشارات كثيرة ومفيدة في مجال التاريخ الاقتصادي والتنظيمات المالية وسيخرج بمعلومات من شأنها أن تضيء إضاءات ساطعة جوانب عديدة من تاريخنا العربي الإسلامي. ويظهر أن عناية البلاذري في -أنساب الأشراف- بالنواحي الاقتصادية والأمور المالية، جزء من عنايته في مجال الكتابة التاريخية الخاصة به، فمن الجلي أنه في كتابه الآخر ((فتوح البلدان)) يولي الجانب الاقتصادي عناية واضحة، فهو يكرس مبحثاً عن ((أحكام أرض الخراج)) ليقدم فيه معلومات خصبة عن الأحكام الخاصة بأرض الخراج مما كان له أثره البالغ في إفادة الفقهاء منه فيما بعد (1) أضف أنه يقدم معلومات دقيقة عن الديوان والعطاء والأرزاق على عهد عمر بن الخطاب ((رض)) (2) بينما خصص مبحثاً عن ((أمر النقود)) قدم فيه معلومات جيدة وناضجة عن النقود والنظام النقدي، وكشف لنا أكثر من جانب وهو يتحدث عن الإصلاحات النقدية في عهد عبد الملك بن مروان (3).

وهذا الاهتمام بالنواحي الاقتصادية والتنظيمات المالية من قبل البلاذري في ((فتوح البلدان)) يسري على الأنساب وإن كانت المعلومات في الأخير متناثرة ومبعثرة وتنتشر في أكثر من مكان

* أستاذ التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الإسلامي في كلية الآداب / جامعة الموصل.

بحيث تحفل أجزاء الأنساب جميعها بمعلومات اقتصادية مفيدة، فعلى سبيل المثال يضعنا البلاذري في (ق4، ج1) من ((الأنساب)) في مواجهة علامات وإشارات ومعلومات اقتصادية ومالية دقيقة وعديدة، فتارة يقدم لنا معلومات مهمة عن أرض الصوافي في خلافة عثمان بن عفان (رض)(4) وتارة يتطرق إلى فهم معاوية وبني هاشم للفيء، وإلى فهم القبائل في الكوفة لهذا الأمر الدقيق والمتعلق بأرض الخراج(5) بينما يختص بصفحات أخرى بتقديم معلومات قيمة عن التنظيمات المالية والضرائب وجبايتها في عهد معاوية، وعبد الملك بن مروان، وعمر بن عبد العزيز(6) ليصل في صفحات أخرى إلى تنظيمات زياد بن أبيه المالية في العراق عبر معلومات غنية(7).

ورب سائل يسأل: إذا كانت كل أجزاء ((الأنساب)) للبلاذري قد توفرت على مادة جادة في النواحي الاقتصادية والمالية، فلماذا دراسة الجزء الخامس بالذات دون غيره من الأجزاء الأخرى؟...

الحق أننا أثّرنا دراسة الجزء الخامس من الأنساب، لأنه يتسق ويتناغم مع اختصاصنا الدقيق عن الفترة التي أوليناها دراستنا ورعايتها، ولأننا شئنا اعتماد التركيز والتكثيف وتقديم الشواهد والقرائن التاريخية في مصادر أخرى مقارنة أفصحت عنها كتابات مؤرخينا الأوائل تأكيداً لدقة وحيوية معلومات البلاذري، وبالتالي سيتيح لنا هذا الأمر الابتعاد عن الإطالة والتكرار، بقدر ما يضعنا أمام مشاكل صعبة تناولها البلاذري في هذا الجزء بالذات، مع ملاحظة أن العديد من أجزائه لم يُطبع بعد، وأن المطبوع منها لم يكن بين أيدينا حين شرعنا في البحث.

يضج الجزء الخامس من ((أنساب الأشراف)) للبلاذري، بمعلومات مفيدة عن الفترة في زمن عثمان بن عفان (رض) ومع أن ثمة أسباباً موضوعية مركبة ومتداخلة، وأخرى ذاتية، أسهمت في تأجيج نار الفتنة(8) إلا أن أغلب إشارات البلاذري، تؤكد وجود خلل اقتصادي إذ يورد رواية مرفوعة إلى الزهري تفيد:

((... لما ولي عثمان عاش اثنتي عشرة سنة أميراً ست سنين لا ينقم الناس عليه شيئاً وإنه لأحب إلى قريش من عمر لشدة عمر ولين عثمان لهم ورفقه بهم، ثم توانى في أمرهم واستعمل أقاربه وأهل بيته في الست الأواخر وأهملهم وكتب لمروان بن الحكم بخمس أفريقية وأعطى أقاربه المال وتأول في ذلك الصلة التي أمر الله بها واتخذ الأموال واستسلف من بيت المال مالا وقال إن أبا بكر وعمر تركا من هذا المال ما كان لهما وإني أخذه فأصل به ذوي رحمي فأنكر الناس ذلك عليه)) (9) وهو يؤشر على لسان عثمان بن عفان (رض) فهمه الخاص وحقه في أن يتأول في المال ((... إن أبا بكر وعمر كانا يتأولان في هذا المال ظلف أنفسهما وذوي أرحامهما وإني تأولت فيه صلة رحمي)) (10).

ويمضي البلاذري في تأشير استياء الناس من التصرف بصدقات قضاة التي كان وهبها إلى الحكم بن أبي العاص والتي بلغت ثلاثمائة ألف درهم(11) ليشير بعد ذلك إلى استغلال مروان بن الحكم لاسم الخليفة في تحقيق منافع اقتصادية(12) ولينقل إلى سبب قوي أثار غضب شيوخ قبائل

الكوفة بشأن فهم سعيد بن العاص وإليها حينذاك، للأرض وملكية الأرض التي اصطدمت بفهم مغاير، إذ يورد قول سعيد بن العاص لمجموعة من شيوخ قبائل الكوفة:

((... إنما السواد بستان لقريش، فقال الأشر: أتجعل مراكز رماحنا وما أفاء الله علينا بستاناً لك ولقومك، والله لو رامه أحد لقرع قرعاً يتصاصاً منه ووئب بابن خنيس فأخذته الأيدي، فكتب سعيد بن العاص بذلك إلى عثمان وقال: إني لا أملك من الكوفة مع الأشر وأصحابه الذين يدعون القراء وهم السفهاء شيئاً، فكتب إليه أن يسيرهم إلى الشام)) (13) ويوضح البلاذري أن سبب اجترأ بعض المسلمين على عثمان، هو اعتراضهم على السياسة المالية التي أتاحت لبعض أقاربه إمكانية الكسب المادي وجني المنافع الاقتصادية (14) لا بل يرينا رفض عبد الله بن الأرقم المخزومي خازن بيت المال، إمضاء أمر عثمان بتخصيص مبالغ كبيرة لبعض أقاربه واستقالته من عمله الذي كان يرى فيه خزاناً لمال المسلمين (15) كما يوضح الانقسام في مواقف الصحابة نتيجة استفادة بعضهم وحرمان بعضهم الآخر بسبب قربه من الخليفة وتوفر الفرصة في الإثراء والكسب المادي حيث يورد زيد بن ثابت للأنصار: ((... يا معشر الأنصار إنكم نصرتم الله ونبيه فأنصروا خليفته، فأجابه قوم منهم، فقال سهل بن حنيف: يا زيد أشبعك عثمان من عضدان المدينة، والعضيدة نخلة قصيرة ينال حلمها...)) (16).

وإزاء هذه السياسة المالية واعتراض فئات معينة عليها، أقر الخليفة عثمان بن عفان (رض) بالخلال وكتب إلى ولاة الأمصار أن:

((... يعطى المحروم ويؤمن الخائف ويُرَد المنفي ولا تجمر البعوث ويوفر الفيء)) (17) ويبدو أن هذا الإجراء المتأخر لم يكن بمقدوره أن يوقف الغليان فتتار الأحداث كان يتسارع والتطورات الموضوعية كانت قد تفاقمت وأفرزت نتيجتها في اغتيال عثمان بن عفان (رض).

ويولي البلاذري عناية للعطاء حيث يحدد في نص له شرف العطاء ومقداره إذ يورد أن الخليفة عمر بن الخطاب (رض) قد فرض لعناب بن علاق أحد بني عؤافة بن سعد وكان شريفاً، مع الأشراف في ألفين وخمسمائة)) (18) كما ينتبه إلى علاقة السياسة بالعطاء ودلالة حرمان المعارضين منه، فقد قطع عثمان عطاء عبد الله بن مسعود لأسباب سياسية ورفض الأخير أخذه وهو مريض حيث قال لعثمان ((... منعته وأنا محتاج إليه وتعطينيه وأنا مستغن عنه)) (19) كما حول عثمان ديوان كعب بن عتبة إلى الري (20) ويشير نص آخر إلى حرمان معاوية لأبي ذر من العطاء (21) أضف إلى أن بعض المسلمين مثل محمد بن أبي حذيفة قد رفض استلام مبلغ ثلاثين ألف درهم لكل يظل محتفظاً بموقفه المناهض لعثمان (22).

وعن العصر الأموي، يقدم لنا البلاذري نصاً يتعلق بعطاء أو فرض الريح الذي كان أمر به عبد الله بن الزبير لأهل المدينة ولم يتم إذ: ((... كتب إلى عامله على المدينة يأمره أن يفرض لألفي رجل من أهل المدينة وما ولاها ليكونوا رداء لها ففرض الفرض ولم يأتها مال فبطل فسمي ذلك الفرض فرض الريح)) (23) ويتطرق إلى إكرام المختار بن أبي عبيد الثقفي لأشراف الكوفة (24)

((..وأصاب الناس بالمدينة مجاعة وكان عليها ابن أبي ثور حليف بني عبد مناف من قبل ابن الزبير، فكان الناس في جهد ينالون من ليل إلى ليل حُسى من حنطة مطبوخة وعدس فوعظهم وأمرهم بالتناهي عن المعاصي..)) (32) وقد سُعر مُدّ النبي (ص) بدرهمين (33) ويتحدث عن مجاعة أخرى وأزمة غلاء أسعار في مكة أثناء حصار الحجاج بن يوسف الثقفي لابن الزبير في حركته المسلحة (34) فقد ((أصاب الناس مجاعة شديدة حتى ذبح ابن الزبير فرساً له وقسم لحمه في أصحابه..)) (35) ويظهر أن جند الشام كانوا يراهنون على فناء ما عند ابن الزبير من الطعام والذي احتاط بدوره للأمر وكان لا يستهلك إلا ما يسد الرمق.. ويفيدنا البلاذري بأكثر من نص عن مهور النساء الأرستقراطيات فيعلمنا أن عثمان بن عفان (رض) قد أمهر نائلة بنت الفرافصة عشرة آلاف درهم وأعطاهها كيسان أبا سليم وامراته رمانة (37) بينما كان مهر عائشة بنت طلحة خمس مائة ألف درهم أعطاه لها مصعب بن الزبير مع هدية خمس مائة ألف درهم أخرى (38) أضف أنه يقرر بأن بعض زعماء القبائل قد سن ألا يزوج نساءه دون عشرين ألف دينار (39) وتنتشر في صفحات ((الأنساب)) إشارات وإضاءات مفيدة للباحثين في التاريخ الاقتصادي، فثمة إشارة إلى تنازع على المياه في المدينة بسبب شحة المياه (40) وثمة إشارة إلى مال لعمر بن العاص بفلسطين (41) وإلى أموال لطلحة بن عبيد الله في السراة (42) وأخرى إلى ملكيات عبد الرحمن بن عوف من الأنعام (43) كما نجد معلومات تفيد بأن بيت المال كان يسلف بعض المسلمين ((فاستلف عثمان من بيت المال مائة ألف درهم... فلما حل الأجل ردّه عثمان)) (44) ويظهر أن هذه السلف كانت تستخدم في المصالح الفردية الخاصة، يعزز ذلك أن:

((كان ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، شريك عثمان في الجاهلية، فقال العباس بن ربيعة بن الحارث لعثمان: أكتب إلى ابن عامر يسلفني مائة ألف درهم فكتب له فأعطاه مائة ألف درهم صلة وأقطعته دار العباس بن أبي ربيعة فهي تعرف به)) (45) ولنلاحظ هنا أن الوالي بمقدوره أن يقطع وأن يمنح وفق ما يراه، وهو أمر يتطرق إليه البلاذري عندما يبين أن عامل ابن الزبير على الكوفة (عامر بن مسعود) قد أخذ أرزاق أهل الكوفة ليتزوج امرأة (46) الأمر الذي يحيلنا إلى ما يتيح الموقع السياسي من نفوذ في النواحي الاقتصادية والمالية.

ويشير البلاذري إلى اختلال أمور الخراج إبان الأزمات السياسية وإلى التلاعب بالأموال وسرقة بيت المال، ويقدم شواهد من العصر الأموي وهي كثيرة سواء ما حصل من تلاعب في بيت مال الكوفة والدينور، وشهرزور، ونقر (47) أو ما حصل من قبل عروة بن الزبير الذي وضع يده على أموال أخيه عبد الله بن الزبير بعد فشل حركته ومطاردة الحجاج له ومطالبته بإعادتها ومن ثم منحها له من قبل عبد الملك بن مروان (48) وواضح هنا العلاقة بين الاضطرابات السياسية وبين مغامرات الأفراد الذين يستغلون الفرصة ليضعوا اليد على الأموال العامة.

إن عشرات الإشارات والمعلومات التي أوردها البلاذري في ((أنساب الأشراف)) تتم عن مقدرة ودقة وتفصح عن قيمة تاريخية جلية، وحسبنا أن نتفحص هذه المعلومات ذات الطابع

الاقتصادي، وأن نقارن ما أفادتنا به، مع بعض مصادرنا التاريخية الأخرى، لنبصر أنها تتوفر على ثراء في الحس التاريخي ومهارة في العرض والتقديم، فمسألة تأول عثمان بن عفان (رض) للمال والتي كنا أوردناها سابقاً، ترد متطابقة في تاريخ الطبري (49) ومسألة تعامل معاوية مع أبي ذر في الشام وتسييره إلى المدينة ترد عند الطبري (50) كما ترد عند المقدسي (51) أما تسليف بيت المال للأفراد على المستوى الشخصي وإمكانية تصرف الوالي في الصلات والقطائع، فترد في تاريخ الطبري دونما اختلاف يذكر (52) وتلتقي مصادر تاريخية عديدة مع معلومات البلاذري عن دور العامة والعبيد في الفترة زمن عثمان بن عفان (رض) كما هو الشأن في الإشارات العديدة عند الطبري بهذا الصدد (53) وعند ابن سعد (54) وابن الأثير (55)، كما سترد معلومات عن دور العامة والعبيد في شرح نهج البلاغة (56)، وعند المسعودي (57) وفي مقدمة ابن خلدون (58)، أما العطاء الذي أفرده له البلاذري مساحة جيدة، فلدينا ما يؤكد العلاقة بينه وبين الموقف السياسي وحرمان المعارضين منه، ولعل إشارة اليعقوبي بشأن منع العطاء عن عبد الله بن مسعود خير شاهد على ذلك (59) بينما تؤكد مصادر عديدة أخرى صحة ما أورده البلاذري بشأن عطاء وديوان الموالي وهي مسألة حساسة الأهمية في التاريخ الاقتصادي فابن قتيبة يذهب إلى أن عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك قد خصا الموالي في شمال أفريقيا والأندلس بعطاء (60) وابن أعمم الكوفي يورد أن الحجاج بن يوسف الثقفي قد زاد في عطاء سعيد بن جببر وهو مولى (61) بينما يشير البسوي إلى استلام يزيد بن أبي مسلم عطاءه من الحجاج والذي بلغ ألفين كان مسجلاً في الديوان (62) كما يروي ابن عبد ربه أن معاوية وعبد الملك وسليمان قد منحوا الموالي عطاء (63) ولدينا ما يفيد بأن عبد الملك بن مروان قد فرض لأحد الموالي في العراق في شرف العطاء (64).

لقد كان من أسباب إعجاب المؤرخين القدامى والمعاصرين بالبلاذري، دقته وموضوعيته وغنى التفاصيل التي يوردها في مجمل مؤلفاته، وكان من أسباب تقديرهم له ما حفل به كتاب ((أنساب الأشراف)) من معلومات اقتصادية واجتماعية وإدارية، فقد وصفه القدامى بأنه عالم نسابه متقن، وأحد البلغاء، وراوية للأخبار وللآداب (65) وربما حدا هذا الأمر ((بدوي جويه)) إلى القول:

((... وكما أن البلاذري قد عرف له قدره ومعاصروه ومواطنوه، فنحن كذلك لا يسعنا إلا الإقرار له بالجميل، إذ يؤخذ من كثير من مروياته في مؤلفاته أنه لم يقصر قط في جعل هذه المرويات محلاً بالثقة، جدرة بالتصديق، فإنه لم يكتف بسماعه إياها من أوثق علماء بغداد، بل كان يتكبد الأسفار ويجوب البحار بحثاً عن الحقيقة التي هي ضالته المنشودة)) (66) وحدث بأحد المؤرخين الألمان إلى وصف البلاذري:

((بأنه من المؤرخين الذين يمتازون بسلامة الذوق في انتقاء ما يستحق الرواية من بين ما يجمونه من المواد)) (67) وقد عد بعض المؤرخين العرب البارزين مثل الراحل محمد عبد الحي شعبان ((كتاب أنساب الأشراف)) وباعتراف الجميع مصدراً قيماً فريداً من نوعه في تاريخ صدر الإسلام، وهو خلافاً لكتب التراجم الأخرى يتضمن ثروة من المعلومات التاريخية (68) وشاركه في

هذا الإطار لأنساب الأشراف، صالح أحمد العلي، في أكثر من موضع فمرة يقرر أن البلاذري قد: ((ذكر في تراجم كل منهم - يقصد الأشراف - معلومات عن الخراج وأحواله وإدارته معتمداً فيها على المصادر الأولى المفقودة)) (69) ومرة أخرى يرى أن البلاذري قد قدم ((معلومات قيمة استمدها من المؤرخين المسلمين الأوائل.. إلا أن البلاذري يتميز بالاهتمام الزائد في النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، ويورد عنها أخباراً كثيرة بعضها غير مذكور في الطبري)) (70). ولعل في هذا ما يفسر لنا أفراد باحث معاصر رسالة دكتوراه درس فيها باستفاضة ملحوظة موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في ((أنساب الأشراف)) (71).

لكل ما سبق، يكاد يكون من البديهي القول بأن البلاذري في ((أنساب الأشراف)) قد أفصح عن مقدرة عالية تتوفر على تفاصيل موثقة ومسندة في مجال المعرفة التاريخية بشكل عام، واختص وانفرد بمعلومات بينما التقى مع مؤرخين آخرين في تقديم معلومات اقتصادية ومالية، وهو في كلتا الحالتين يتفوق ويتميز بالأمانة وبكثير من الحياد والنزاهة في تحري الحقائق والغوص في أعماق ودلالات الأحداث والوقائع معبراً ومفصلاً عن منهج يفرد به في الجمع بين أسلوب كتاب الطبقات وأسلوب الإخباريين والنسابين، وفق لغة مركزة مقتصدة، لا تقع في فخ الاستطراد والمبالغة، ومع أنه قد عمل مع بعض الخلفاء العباسيين كالمتموكل والمستعين، فإنه لم يغادر الاتزان والموضوعية أو الابتعاد عن تقديم الحقائق المجردة (72) ليدلل على تطور معين في الكتابة التاريخية التي أنضجها عصره، مع مراعاة خصوصية نظريته في تحقيق التواصل في التاريخ الإسلامي، وتأكيد الديمومة والاستمرار من خلال الإحاطة بدور الأشراف، اعترافاً منه بدورهم في تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة، والانطلاق من خلال التاريخ لهؤلاء الأشراف، ليؤسس ويسجل هذا التاريخ على مستوى ما قاموا به في الحياة والسياسة والمجتمع، فتاريخ الأشراف هو الإطار الذي يضم ويتضمن ويحتوي التاريخ بوقائعه وأحداثه في القلب منه، بحيث يتواءم ما هو واقع على حدود الإطار مع ما هو في الداخل منه عبر منهج فريد وياهر اعتمده البلاذري، لذا يمكن القول إن كتاب ((أنساب الأشراف)) المتضمن لثروة تاريخية عن صدر الإسلام، بمثابة دليل على عناية مؤرخ نبيه، صاحب ذائقة بالنواحي الاقتصادية والأمور المالية، الأمر الذي يضعف من الفكرة الرائجة التي تسعى لترسيخ عدم عناية مؤرخينا القدامى بالشؤون الاقتصادية، وتريد أن تكرر إهمالهم للجوانب والتنظيمات المالية، فالبلاذري يقدم لنا مئات البراهين والأدلة والشواهد على العناية بالكثير من المسائل الخاصة بالاقتصاد والمجتمع والتنظيمات المالية معتمداً في أغلبها على الإسناد الذي يعني بشكل أو بآخر أن الأمور المالية والاقتصادية كانت نصب أعين الرواة أنفسهم ومحل عنايتهم بوصفهم بشراً يعيشون في مجتمع له مشاكله وتنظيماته الاقتصادية والمالية، وحافظاً لنا الكثير من الروايات والمصادر المفقودة التي اختص بها بالذات، وكفى بذلك آية...

■ المصادر والهوامش:

* أنساب الأشراف - البلائري، أحمد بن يحيى (ت 275هـ). الجزء الخامس، تحقيق: جوايتن، مكتبة المثنى ببغداد "أوفسييت عن طبعة القدس 1936م".

1- فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت 78 ص 433-435.

2- المصدر نفسه، ص 435-436، 437، 438، 439، 440، 441 إلى ص 447.

3- المصدر نفسه، ص 451-456.

4- أنساب الأشراف - البلائري، تحقيق: إحسان عباس، ق 4، ح 1، بيروت فيسباني / فراتش شتاينر / 1979م، ص 533.

5- المصدر نفسه، ص 20، ص 112، ص 433، ص 529.

6- المصدر نفسه، ص 25، ص 137، ص 475-476.

7- المصدر نفسه، ص 84، ص 188، ص 191، ص 197، ص 199، ص 201، ص 219، ص 223، ص 465.

8- للتعرف على دوافع وأسباب الفتنة، انظر:

تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، نجمان ياسين، وزارة الثقافة والأعلام، ط 1، بغداد، 1991م، ص 302-303 وما بعدها.

وانظر: ص 309.

9- أنساب الأشراف، البلائري، ج 5، ص 25.

10- المصدر نفسه، ص 25.

11- المصدر نفسه، ص 58.

12- المصدر نفسه، ص 29.

13- المصدر نفسه، ص 40.

14- المصدر نفسه، ص 47.

15- المصدر نفسه، ص 58، ص 88.

16- المصدر نفسه، ص 78.

17- المصدر نفسه، ص 63-64.

18- المصدر نفسه، ص 32.

19- المصدر نفسه، ص 37.

20- المصدر نفسه، ص 42.

21- المصدر نفسه، ص 53.

22- المصدر نفسه، ص 51.

23- المصدر نفسه، ص 357.

24- المصدر نفسه، ص 228-229.

25- المصدر نفسه، ص 245.

26- المصدر نفسه، ص 271.

27- المصدر نفسه، ص 299-300.

28- المصدر نفسه، ص 72.

29- المصدر نفسه، ص 117.

30- المصدر نفسه، ص 294.

31- المصدر نفسه، ص 98، وانظر: ص 99 عن دور أنباط يثرب.

32- المصدر نفسه، ص 189، وانظر: ص 190 التي تفيد أن ابن الزبير قد عين عمالاً على الخراج في الكوفة.

33- المصدر نفسه، ص 355.

34- المصدر نفسه، ص 357.

35- المصدر نفسه، ص 361، وانظر في نفس الصفحة ارتفاع الأسعار.

36- المصدر نفسه، ص 361.

37- المصدر نفسه، ص 12، لاحظ استخدام العبيد في المهور.

38- المصدر نفسه، ص 282.

39- المصدر نفسه، ص 111، ولاحظ أنفة العربي النبيل من الزواج لأبناء الأمة في نفس الصفحة.

الأنلس، ج 2 ط 2، بيروت 1973م، ح 2، ص 344.

58- مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ)، دار البيان، بيروت، بلا تاريخ طبع، ص 216.

59- تاريخ اليعقوبي، اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب (ت 284هـ)، المكتبة الحيدرية، ط 4، النجف، ح 2، ص 158.

60- الإمامة والسياسة، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله ابن مسلم (ت 276هـ)، مطبعة البابي الحلبي، ج 2، ط 1، القاهرة، 1937م، وط 2، القاهرة 1951، ح 2، ص 69، ص 90.

61- كتاب الفتوح، ابن أعثم الكوفي، أبو محمد أحمد بن أعثم (ت 314هـ).

- تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، ج 8، الهند 1968-1975، ح 7، ص 161.

62- كتاب المعرفة والتاريخ، البسوي، يعقوب بن سفيان، ج 3، تحقيق: أكرم ضياء العمري/ بغداد 1974-1976م ط 1، ص 606.

63- العقد الفريد، ابن عبد ربه، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأنلس (ت 328هـ)، تحقيق: أحمد أمين وزميله، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ج 7، القاهرة، 1965، ح 4، ص 400.

64- المحبر، ابن حبيب، أبو جعفر محمد بن أمية (ت 245هـ)، تحقيق: ايلزة ليختن شتيتر/ المكتب التجاري/ بيروت، ص 341.

65- فتوح البلدان، البلاذري، ص 10 (المقدمة).

66- المصدر نفسه، نفس الصفحة (المقدمة).

67- المصدر نفسه، نفس الصفحة (المقدمة).

68- الثورة العباسية، محمد عبد الحي شعبان، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، دار الدراسات الخليجية، 1977م، ص 32.

40- المصدر نفسه، ص 14-15.

41- المصدر نفسه، ص 74.

42- المصدر نفسه، ص 19.

43- المصدر نفسه، ص 57.

44- المصدر نفسه، ص 58.

45- المصدر نفسه، ص 39.

46- المصدر نفسه، ص 191.

47- انظر: المصدر نفسه، ص 193، 295، 296.

48- المصدر نفسه، ص 370.

49- تاريخ الرسل والملوك، الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ج 10، القاهرة 1962م، ج 4، ص 226.

50- المصدر نفسه، ج 4، ص 284.

51- البدء والتاريخ للمقنسي، مطهر بن طاهر، مكتبة المثنى عن طبعة باريز، ج 6، بغداد 1899/ 1916م، ج 5، ص 94-95.

52- الطبري، المصدر نفسه، ج 4، ص 404.

53- المصدر نفسه، ج 4، ص 281/ ص 426، ص 448، 473.

54- كتاب الطبقات الكبير، ابن سعد، محمد بن سعد الواقدي (ت 230هـ)، تصحيح أدوارد سخي، ليدن 1321هـ-1347هـ، ج 3 ق 1، ص 49.

55- الكامل في التاريخ لابن الأثير، (ت 630هـ)، دار صادر، ج 12، بيروت 1965-1966، ج 3، ص 173.

56- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد بن هبة الله بن الحسين (ت 656هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ج 17، القاهرة 1959م، ح 2، ص 80-81.

57- مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت 345هـ)، تحقيق: يوسف أسعد داغر، دار

71- انظر: موارد البلانري عن الأسرة الأموية في
(أنساب الأشراف) محمد جاسم المشيداني،
مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ج2، ط
1، 1986م.

72- فتوح البلدان، البلانري، ص11 (المقدمة).

69- الخراج في العراق في العهود الإسلامية الأولى،
صالح أحمد العلي، المجمع العلمي العراقي
/بغداد/ 1990م، ص38.

70- التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة
في القرن الأول الهجري، صالح أحمد العلي،
بيروت، ط2، 1969م، ص22.

